

المخاطب مع تهديد مودع كناية وان اريد به تهديد غير فقط كان
 جازا مركبا وقيل الشئ وتحقيق ذلك لا يدل على ما قاله الفريسي
 اطبق اي لمع من قولهم اطبق العقم على امرأ جمعها اطول راطبق البلفا
 قال الشئ المحقق والسيد السند في شرحه المفتوح يراى بالبلفا على البيات
 على ما هو الظاهر لانهم الذين نظروا منهم الاصحاح ويحك ان يراى جميع البلفا
 ويجعل اصحاح اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في مواد
 الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه اطول علميات الجواز لا يدعى كون
 الجواز ابلغ من الحقيقة ان منه الجواز الغير المغيب وهو لفظ المغيب المراد
 به المطلق فانه اذا نظر الي ما اريد بهذا القبول من الجواز كان قائما مقام احد
 المترادفين فكان الحد المترادفين اذا اقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر
 بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مغيبا كذلك المترادف اقيم مقام المفعول لم يقصد
 به الا تلك الحقيقة التي العوضا لخصوص فلا يرتب على قيامه مقام الشئ فائدة
 بخلاف الاطلاق الاصحاح على الا نامل فانه يفيد مبالغة وكذا الحلقا البلفا القديمة
 يفيد تصويرها بصورة ما هو مظهر لها والجواز الغير المغيب لا يكون ابلغ
 من الحقيقة كيف ولا يصدق عليه انه كدعوى الشئ ببينة فيجب ان يحل الجواز
 على الجواز المغيب اه اطول مع بعض الخبيص ابلغ يقال بنا ابلغ اي مبالغ
 فيه كثيرا فالمعنى ان الجواز واكثانية مما يورع فيه مبالغة اكثر حيث يورع
 في تقرير معيشتها وتحققها بقوله ابلغ شاذ من وجهين لانه لانه لانه
 المزيد كقولهم هو اعطاهم الدينار والدرهم وثاينها انه بمعنى المفعول ولك ان
 تجاوز الشذوذ الثاني الى التجوز في وصف اللفظ بكونه مبالغا في تقرير
 معناه وتحقيقه وان لم يجعلوا الا بلف من البلاغة فيكون المعنى ان كلامه
 سنانة او جازا بلف عليه من كلام فيه حقيقة الصرفة ويكون وجه اللفنية
 كونه اكثر مبالغة لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا بل في مقام
 سنانة المبالغة فرب حقيقة ابلغ من الجواز لو وقعها في مقام الاستدلال
 المبالغة اه اطول والاسد على اخذ ابلغ من المبالغة ان الجواز واكثانية الفريسي
 لا مبالغة فيها من حد انفسها اذ ما لم يحل المغزى على غير لا يفهم معنى مغيب
 لان الا بلغية والمبالغة اذا نسبت الى الحقيقة او الجواز واكثانية فاما هو المبالغة

التركيب

التركيب الذي تضمن ذلك افاده سم لان الانتقال فيها من الملموم
 معنى على مختار الملم في الكناية لاعلم مختار السكاكين ان الانتقال في الكناية
 من اللام الى سى وفيه ان اللام بمعنى التبع فكذلك هو الملموم كما مر ذلك
 وعلى ان الاستقار ابلغ من التشبه لانهما تقع من الجواز قول به وضع
 كون الاستقار مجازا والتشبه حقيقة ليس ذكر هذا الاطلاق بعد ذكر الاطلاق
 الاول الا نظرا لانه يكون التشبه حقيقة يرد ما حقق ان زيد كما تكيد عبار
 عن كونه في كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبه الى الاستقار كنسبة
 اكثانية الى الجواز اه اطول مع حذف وقد علم ان الجواز اي وقسم الا بلف
 ابلغ من قسم غير الا بلف اه سم وليس معنى كون الجواز يشوع في رفع
 اعترض المم على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في الطول وعبارته قال الشيخ
 عبد القاهر وليس السبب في كون الجواز والاستقار واكثانية ابلغ ان
 ولهذا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد مبالغة فليست
 منزلة قولنا رايت اسلا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سورا في السجاعة
 ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في السجاعة لم يفدها الثاني بل
 الفضيلة هي ان الاول افاد تأكيد الاثبات تلك المساواة لم يفدها الثاني
 وليست فضيلة قولنا كثر الرماة على قولنا كثر القترى ان الاول افاد زيادة
 لغزاه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تأكيدا لاثبات كثرة القترى له
 لم يفدها الثاني واعترضه المم بان الاستقار ابلغ من التشبه والاصل في وجه
 التشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه وانظر فقولنا رايت اسدا
 يفيد المزية في سجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كما للاسد لانه لا يفيد
 له شيئا همة دون سجاعة الاسد فكيف يعجز القول بان ليس ولهذا من هذا
 الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد مبالغة ثم اصحاب باب مراد الشيخ
 ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في
 من الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا فالنسبة الى قولنا رايت رجلا
 مساويا للاسد او زايده عليه في السجاعة ولا يتحقق ايض في كثير الرماة وكثير
 القترى ويخول ذلك وهذا وهم من المم بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه
 العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذ قلنا رايت